

نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر

خلال الفترة (1970-2012)

د. خليل علي (جامعة الجزائر3)

أ. مدياني محمد (جامعة أدرار)

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على العوامل والسياسات التي تؤثر في حجم الواردات الجزائرية وكل من تركيبها السلي وتوزيعها الجغرافي، وتستخدم الدراسة في سبيل تحقيق هذا الغرض بعض المقاييس الخاصة بالتركيز السلي والجغرافي والأهمية النسبية وتحليل سياسة الاستيراد في الجزائر، كذلك يتم تقدير محددات الطلب على إجمالي الواردات خلال الفترة (1970-2012)؛ وذلك في إطار مفهوم التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. ولتحقيق ذلك تم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع لتحديد رتبة تكامل كل سلسلة زمنية، وباستخدام اختبار جوهانسن تم التأكد من تكاملها المتزامن بعد ما تبين استقرار وتكامل كل سلسلة زمنية على حده من الدرجة الأولى، وبالتالي وجود علاقة توازنية في المدى البعيد بين الواردات والعوامل التي تؤثر فيها. ولتقدير آثار هذه العوامل (المحددات) تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد. وقد بينت النتائج معنوية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية واحتياطي الصرف الأجنبي ونسبة الصادرات إلى الواردات. أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني من خلال استغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة، وذلك من أجل تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية؛ والتي تشكل مصدراً رئيسياً لتمويل الواردات. وفي إطار إتباع سياسة تجارية تهدف وتترجم مسار التنمية في الأجلين القصير والطويل لابد من الأخذ في الاعتبار أثر متغير الدخل على الواردات نظراً لأهميته في الأجلين، حيث من ناحية نجد أن جزء كبير منه ينفق

على الواردات على حساب الإنتاج المحلي، ومن ناحية في حالة انخفاض حصيلة الصادرات النفطية التي نعتد عليها بشكل كبير قد تكون له آثار سلبية على ميزان المدفوعات. كما أوصت الدراسة بتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في السوق الداخلية في مواجهة نظيراتها المستوردة من الخارج، بتحسين الجودة والتنوعية إلى تكثيف الجهود الإنتاجية وخفض تكلفة الإنتاج.

كلمات مفتاحية: محددات، الطلب على الواردات، التكامل المشترك

Abstract:

The study aims to estimate the determinants of the demand for Algeria's total imports and its components in terms of goods as well as its geographical location during the period (1970-2012). For this purpose, the study adopts various measures related to goods and geography. In addition, it gives emphasis on analyzing the importation policy in Algeria. Besides, the concept of joint integration and error correction methods are used. To achieve this, the analysis of time-series properties of variables using the test model Dickey-Fuller expanded to determine the rank of the integration of all time series and has been verified joint integration using Johansen test. The results of these tests revealed for the stability and integrity of each individual time series of first - class and a relationship in the long run between imports and its determinants.

Keywords : determinants, imports demands, cointegration.

مقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم تطورات ملحوظة في مجال التجارة الدولية؛ التي تعتبر أداة فعالة في تطوير علاقة التبادل الاقتصادي بين الدول وعامل مؤثر في التنمية الاقتصادية. وبشكل جانب الواردات من السلع والخدمات في التجارة الخارجية جزءا هاما للاقتصاد المحلي، حيث يحصل من خلاله على السلع والخدمات التي لا يتمكن من إنتاجها وعرضها بميزة نسبية أفضل من الدول الأخرى. وتعمل الواردات على تهيئة الظروف المناسبة للنمو من خلال توفير مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية والمعدات والآلات اللازمة لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.

الجزائر كدولة من الدول النامية، تتبنى سياسة الاقتصاد المفتوح؛ حيث يعتمد اقتصادها إلى حد كبير على العالم الخارجي، لقد بلغت درجة انفتاحه على الاقتصاد العالمي (نسبة التجارة الخارجية للنااتج الداخلي الإجمالي) في عام 2012 نحو 34.73% مقارنة بنسبة 28.69% في عام 1980 ونسبة 23.23% خلال عام 1970، مما يدل على تزايد أهمية القطاع الخارجي بالنسبة للاقتصاد الوطني، حيث نجد اعتماد الاقتصاد الجزائري على التجارة الدولية لتأمين العديد من السلع والمواد الأولية يتم عبر قنوات الواردات.

لقد سعت الجزائر في الستينات والسبعينات إلى بناء اقتصادها بالارتكاز على سياسة التصنيع التي تعتمد بصفة شبه كلية على واردات البلاد من المواد نصف المصنعة والسلع التجهيزية الصناعية، تميزت هذه المرحلة باحتكار جزئي من طرف الدولة للاستيراد عن طريق إنشاء الديوان الوطني للتسويق (onaco)، لتتطور في الثمانينات بإتباع نظام الرخص الإجمالية للاستيراد (AGI)؛ لكن وبعد أزمة انهيار أسعار البترول (1986) التي كانت لها آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني، عمدت الجزائر إلى إصدار عدد من القوانين والمراسيم التنظيمية والتشريعية الظرفية للنهوض بالاقتصاد. مع بداية التسعينات وحتى الآن تسعى الجزائر إلى تحرير تجارتها الخارجية؛ حيث يعرف الاقتصاد الجزائري تحولات إلى اقتصاد السوق خاصة بعد اللجوء إلى صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي في إطار برنامج التثبيت وبرنامج التعديل الهيكلي (PAS)، كما تعمل جاهدة على توفير شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) بعد توقيعها على الاتفاق النهائي لجولة الأورغواي (1995).

في ظل هذه التحولات وتأثيرها على الاقتصاد الوطني وبالأخص عملية الاستيراد، تبرز معالم إشكالية هذه الورقة البحثية.

إن الإشكالية الرئيسية التي نود معالجتها تتمحور حول التساؤل الرئيسي

التالي:

ما هي أهم العوامل المؤثرة في حجم الواردات في الجزائر؟
تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

✓ ما مدى تطور سياسة الاستيراد في الجزائر في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق ؟

✓ ما مدى أهمية مكونات الواردات الجزائرية في الاقتصاد الوطني وتوزيعها الهيكلي؟

✓ ما هي المتغيرات التي ترتبط ايجابيا مع الواردات ؟، وما هي المتغيرات الضاغطة عليها ؟، وما هي خصوصية هذه المتغيرات المؤثرة؟
تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- إن سياسة تحرير التجارة الخارجية في الغالب تؤدي إلى ارتفاع في مستوى الواردات.
- يتأثر الطلب على الواردات بشكل مباشر بطبيعة السياسات التجارية التي تنتهجها الدولة، فالسياسات التجارية المتعلقة بالرقابة على الواردات مثلاً تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات محلياً وبالتالي انخفاض حجم الواردات.
- التنمية الاقتصادية في الجزائر تترافق مع زيادة مستويات الواردات نتيجة رفع الإعانات الإنتاجية تمهيدا لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- يتأثر الطلب على الواردات بسياسة سعر الصرف، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية نتيجة تخفيض سعر الصرف، إلى انخفاض الطلب عليها، وبالتالي التحسن في وضع ميزان المدفوعات.
- تنصف طبيعة السلع المستوردة في الجزائر بضعف مرونة الطلب السعرية وهذا لعدم وجود بدائل محلية.

نظرا لأهمية حجم الواردات والدور الذي تلعبه في تحديد مستوى التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر، إضافة إلى آثارها التي تنعكس على

قطاعات مختلفة مثل تحديد وضع ميزان المدفوعات، حجم الاستهلاك والاستثمار والإنتاج الوطني، فإن تحديد وتحليل العوامل المؤثرة في حجم الواردات في إطار مفهوم التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، يقود إلى معرفة سلوكها. وهو ما نهدف إليه من خلال هذه الدراسة من تقدير وتحليل محددات الطلب على الواردات، وذلك بتوظيف تقنيات تحليل التكامل المشترك الحديثة (Co integration) ونموذج تصحيح الخطأ (Error Correlation Model) خلال الفترة (1970-2012) حيث يتم تقدير الآثار قصيرة وطويلة المدى للمتغيرات التفسيرية على حجم الواردات.

كما نهدف إلى تقدير نموذج يساعد في توقع حجم الواردات بما يعطي رؤية مستقبلية مفيدة في عملية وضع الخطط الاقتصادية والمالية للسنوات المقبلة.

ولبلوغ هذه الأهداف ارتأينا أن نناقش هذا الموضوع في مقالنا هذا عبر المحاور التالية:

المحور الأول: محددات الطلب على الواردات؛

المحور الثاني: سياسة الاستيراد في الجزائر وتطوره؛

المحور الثالث: دراسة قياسية لدالة الطلب على الواردات في الجزائر؛

المحور الأول: محددات الطلب على الواردات

تحفل النظرية الاقتصادية بزخم كبير من الأدبيات ذات الصلة بدراسة وتحليل سلوك الطلب على الواردات وتشير هذه الأدبيات إلى أن مستوى الواردات التوازني يتحدد نتيجة لتفاعل الطلب والعرض في سوق الواردات من السلع والخدمات ولصعوبة معرفة محددات عرض الواردات يفترض أن يكون للعرض مرونة لانهائية (*infinité élasticité*) ، وعليه يصبح مستوى

الواردات التوازني مرتبط فقط بالتغيرات في الطلب¹. وفي النموذج الكلاسيكي يكون حجم الواردات دالة في كل من الدخل الحقيقي وأسعار الواردات كنسبة إلى أسعار السلع المنتجة محليا، أو ما يسمى بالأسعار النسبية، كما في الصيغة التالية:

$$M = \left(\frac{P_m}{P_d}, \frac{y}{p_d} \right) \quad (01-1)$$

حيث (M) يمثل حجم الواردات، (P_m) أسعار الواردات، و (P_d) أسعار السلع المنتجة محليا، و (y) الدخل الوطني.

ويقصد بالمحددات مجموعة العوامل التي يمكنها إحداث تغيير ما في حجم أو هيكل الواردات خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير حجم الواردات إلى إجمالي الكمية المطلوبة منها في فترة زمنية معينة. بينما يشير هيكل الواردات إلى كل من التوزيع السلي والجغرافي للواردات خلال فترة معينة. ومن هنا سنحاول تقسيم تلك العوامل إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

أولاً: العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات

بالإضافة إلى المحددات التقليدية للطلب على أي سلعة، هناك محدّدات الطلب على الواردات بشكل خاص؛ وتتمثل أهم هذه المحددات في: الدخل، الأسعار، سعر الصرف، الصادرات، واحتياجات الصرف الأجنبي.

1. الدخل²: وفقا للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي حول محدّدات الطلب على الواردات يؤكد أغلب الاقتصاديين أهمية عامل الدخل الوطني كمحدد رئيسي في الاقتصاديات المفتوحة، حيث يعتبر الطلب على الواردات دالة في الدخل، وبافتراض هذه الدالة خطية فإن:

¹ عابد العبدلي، محدّدات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد (32)، (2007)، ص5.
² أبو عيش، سهير محمد، تحليل العوامل المؤثرة في واردات السودان (1965-1981) باستخدام دالة الطلب على الواردات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر ص 26.

$$M = a + by \quad (02-1)$$

حيث يطلق على معامل الدخل b في هذه الدالة الميل الحدي للاستيراد، وهو يعبر عن مقدار الزيادة في الواردات الحقيقية التي تنتج عن زيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة. ويقرر النموذج الكينزي في التجارة أن القيمة المطلقة لمعامل الدخل في دالة الطلب على الواردات لا بد أن تكون أقل من الواحد؛ وتفسير ذلك أن زيادة الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة. وتشير بعض الدراسات التطبيقية أن العلاقة بين نمو الدخل الحقيقي ليست طردية بالضرورة. ومن الممكن أن تكون مرونة الطلب الداخلية سالبة؛ على أساس أن الطلب على الواردات هو فائض الاستهلاك المحلي عن العرض المحلي، حيث:

$$M = D - S \quad (03-1)$$

والعرض

الطلب : M, S, D

والواردات على التوالي.

وبأخذ التفاضل لهذه المعادلة بالنسبة للدخل y يمكن الحصول على

$$\begin{aligned} e_{m,y} &= (D/M)(e_{d,y}) - (S/M)(e_{s,y}) \\ &= (D/M)(e_{d,y} - e_{s,y}) + (e_{s,y}) \end{aligned} \quad (04-1)$$

المرونة الداخلية للطلب على الواردات $e_{m,y}$ حيث: $e_{d,y}$: المرونة الداخلية للطلب المحلي. $e_{s,y}$: المرونة الداخلية للعرض المحلي.

وبالتالي فإن المرونة الداخلية للطلب على الواردات تكون سالبة عندما

تحقق $e_{m,y}$ المتراجحة التالية:

(05 -1)

$$\frac{D}{S} < \frac{e_{s,y}}{e_{d,y}}$$

وهذا يعني أنه لا بد أن تكون قيمة مرونة العرض المحلي أكبر من قيمة مرونة الطلب المحلي بحيث أن النسبة بينهما تتعدى نسبة الطلب المحلي إلى العرض المحلي والتي تتعدى الواحد الصحيح حيث أن:

(06 -1)

$$\frac{D}{S} = 1 + \frac{M}{S}$$

ومن هنا يمكن القول، إذا كان العرض المحلي له مرونة دخلية أكبر من مرونة الطلب المحلي الدخلية، يترافق ارتفاع مستوى الدخل مع انخفاض الطلب على الواردات؛ أي بمعنى أنه عندما يزيد الدخل الحقيقي فإن الإنتاج المحلي لما يمكن استيراده يمكن أن يزيد بأسرع من معدل زيادة الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص حجم الواردات.

2. الأسعار: يمثل سعر السلعة العامل الرئيسي في تحديد الطلب على الواردات، حيث أن دالة الطلب بشكل عام هي علاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر تلك السلعة، بالإضافة إلى أسعار السلع البديلة والمكملة. ويمكن التعبير عن الأسعار في دالة الطلب عن الواردات بإحدى صورتين:

- الصورة غير المقيدة لدالة الطلب: حيث يجعل الكمية المطلوبة من الواردات دالة في كل من أسعار الواردات وأسعار السلع البديلة المحلية، بالإضافة إلى الدخل.

- الصورة المقيدة للإشارة والحجم: وهو ما يطلق عليه الأسعار النسبية؛ أي النسبة بين سعر السلعة المستوردة وسعر البديل لها محلياً.

وبالتالي فأسعار الواردات هي من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، ويعمل الاقتصاديون ذلك بثلاثة أسباب¹:

أ- اثر الإحلال (substitution effect) في الاستهلاك؛ أي انتقال الطلب على البدائل المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الواردات.

ب- أثر الدخل (incom effect) ؛ حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض الواردات.

ت- أثر الإنتاج (production effect)؛ أي أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي؛ الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض إجمالي الواردات.

3. الصادرات: يمكن القول أن الصادرات تمارس تأثيرها على الواردات من جانبين: أولهما، أن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تُستخدم عادة في تكوين احتياطات تستخدم للإنفاق على الواردات، وبالتالي فإن زيادة الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيرادية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الواردات.

أما الجانب الآخر، هو أن الصادرات الصناعية عادة ما تحتاج إلى مواد خام وبيع وسيطية قد لا تكون متوفرة محليا الأمر الذي يستدعي استيرادها. وبالتالي فإن زيادة الصناعات التصديرية يلزم زيادة الواردات من السلع الوسيطة والمواد الأولية.

4. سعر الصرف: إن التغيرات في سعر الصرف لها آثار سريعة على تدفقات التجارة، مما قد يجعل تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الأجل

¹ عابد العبدلي، مرجع سابق، ص 5، نقلا عن:

Cave R.E. and R.W. Jones (1994), World Trade and Payments: An Introduction, Boston, Little Brown and Co.

القصير يكون أكبر من تأثير التغيرات في أسعار الواردات على حجم الطلب على الواردات، وبالتالي تكون سرعة تكيف الواردات للتغيرات في أسعار الصرف أكبر منه في حالة أسعار الواردات. حيث أن المرونات السعرية المنخفضة تطيل فترات التكيف أو التعديل. ويمكن القول بأن تخفيض سعر العملة يؤثر على كمية الواردات من خلال تأثيره على ثلاثة متغيرات هامة هي¹:

- الدخل الحقيقي المتاح.
- نسبة الاستهلاك المرغوب إلى الدخل المتاح.
- القيمة الحقيقية للسلع المستوردة داخل ميزانيات الاستهلاك الحقيقية.

تساهم الزيادة في هذه المتغيرات في زيادة الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية، كما يتجه تخفيض سعر الصرف بذاته إلى تخفيض الدخل الحقيقي المتاح وتخفيض حصة السلع المستوردة في الاستهلاك الحقيقي وذلك برفع أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع البديلة المنتجة محلياً. احتياط الصرف الأجنبي: تستجيب الواردات في الدول النامية بشكل خاص لاحتياط الصرف الأجنبي وذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة استجابتها لمستوى الدخل، حيث تعتبر احتياطات الصرف في هذه الدول هي المصدر الرئيسي لتمويل الواردات.

ثانياً: العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للواردات²

¹ أمين رفاقي محمد، السياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية (دراسة قياسية تحليلية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة 1996، مصر، ص 99.

² محمود رضا فتح الله، اقتصاديات الطلب على الواردات، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة 2006، ص ص 16-19.

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للواردات؛ والتي نذكر من أهمها : التغيرات الديمغرافية، التنمية الاقتصادية، هيكل الحماية الجمركية، وسياسات توزيع الدخل.

1. التغيرات الديموغرافية: تعتبر الزيادة الديموغرافية من العوامل الهامة التي تحدد التركيب السلعي للتجارة الخارجية. فالنمو السكاني بمعدلات مرتفعة يعني زيادة في الطلب على المواد الغذائية، ومع محدودية الإمكانيات المحلية لعرض كمية من الناتج لتغطية هذه الزيادة. فإن الأمر سيتطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب.

2. التنمية الاقتصادية: يؤدي تنفيذ برامج وخطط التنمية وخاصة في الدول النامية إلى تزايد الحاجة إلى السلع الاستثمارية، والتي غالبا ما يتم استيرادها من الخارج. وبذلك يزداد الإنفاق على الواردات من السلع الاستثمارية فتزداد أهميتها النسبية في إجمالي الإنفاق على الواردات. كذلك فإن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يؤدي إلى زيادة عالية في الإنفاق الحكومي على إقامة مشاريع استثمارية وخدمية، مما يترتب عنه زيادة في دخول الأفراد خلال فترات زمنية وجيزة تنعكس آثارها في مجال الإنفاق الاستهلاكي، فتحدث تغيرات في نمط وسلوك استهلاك الأفراد. إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد يترتب عنه زيادة كبيرة في الطلب الاستهلاكي يقابلها إمكانيات إنتاجية محدودة. وبالتالي يستلزم التوجه إلى العالم الخارجي لمواجهة النمو المتزايد في الطلب الاستهلاكي. وعلى العكس فإن استصلاح الأراضي القابلة للزراعة واستحداث طرق الإنتاج الزراعي يؤدي إلى زيادة الناتج من السلع الغذائية التي كانت تستورد فتقل أهميتها النسبية في الهيكل السلعي للواردات.

3. هيكل الحماية الجمركية: قد يؤدي هيكل الحماية الجمركية المتحيز اتجاه صناعة محلية معينة الى انخفاض الواردات من منتجات تلك الصناعة.

والعكس صحيح، حيث يؤدي التزام الدولة بتخفيض التعريفات الجمركية على سلع معينة إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع بشكل أكبر من تلك التي لم تدخل التزام الدولة بالتخفيض.

4. سياسة توزيع الدخل: تؤثر سياسة توزيع الدخل على هيكل الواردات من خلال تحيزها اتجاه فئة دون أخرى. فإذا كانت تلك السياسات تدعم فئة محدود الدخل، فإن الواردات من السلع الاستهلاكية بشكل عام تكون أكثر أهمية من باقي الواردات. وفي ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل فإن الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطية تزداد، بالإضافة إلى ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة و السلع الرفاهية.

ثالثاً: العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات، منها التكتلات الاقتصادية، تكاليف النقل والميزات النسبية والتنافسية للدول؛ بالإضافة إلى عوامل أخرى منها العادات والأنماط الشرائية للبلد المستورد والمناخ السياسي السائد والفلسفة الاقتصادية المتبعة وغيرها....

1. التكتلات الاقتصادية: تعمل معظم التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الخارجية، حيث تحرير انتقال السلع بين الدول الأعضاء وكذا تحرير انتقال الأفراد وحركة رؤوس الأموال. كما تنسق الدول الأعضاء فيما بينهم سياساتها التجارية من أجل إيجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية، وقيام دولة ما بتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع المجموعات الاقتصادية المختلفة يترتب عليه زيادة التبادل التجاري مع دول هذه المجموعة.

2. تكاليف النقل:

من المعلوم أن تكلفة النقل من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة تعتبر عاملاً هاماً في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات خاصة إذا تعادلت جودة السلع المستوردة من الدول المختلفة، وبالتالي فإن وجود خطوط نقل منتظمة معينة مع دول معينة يعد سبباً رئيسياً في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول.

3. الميزات النسبية والتنافسية للدول:

الميزة النسبية هي من أهم العوامل المحددة لحركة التجارة حسب النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، حيث تخصص الدولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتستورد باقي السلع من الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج هذه السلع المختلفة. كما تعبر الميزة التنافسية عن شروط البيع والائتمان التي تمنحها دول معينة للمستوردين منها. ولا شك في أن الدول تتجه للاستيراد من تلك الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة أو بميزات تنافسية في تسويق تلك السلع.

المحور الثاني: سياسة الاستيراد في الجزائر وتطوره

1. مسار سياسة الاستيراد في الجزائر

عرفت سياسة الاستيراد في الجزائر عدة تطورات؛ فبعد التطبيق التدريجي لنظام احتكار الدولة في المبادلات الخارجية خلال السبعينات، ثم الاحتكار التام خلال الثمانينات أخذت اتجاه مغاير مع بداية التسعينات وهذا سعيًا لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية وإتباع ادولوجية اقتصاد السوق.

لقد بدأت عملية تغيير سياسة التجارة الخارجية مع أزمة النفط في سنة 1986؛ حيث أبرزت الاختلالات الاقتصادية الكلية المحلية الناشئة وكذلك جوانب الضعف في الاقتصاد حيث انخفضت صادرات النفط الخام الجزائري بمقدار النصف بين عامي 1985 و 1986 وانخفضت إيرادات الصادرات الكلية بنسبة 38%، مما دفع بالسلطات العمومية إلى التفكير في إصلاح قطاع التجارة

الخارجية والحد من الإجراءات السابقة المتخذة في ظل الاحتكار من جهة وإلى تبني جملة من الإصلاحات من جهة أخرى. وبالتالي أخذت تنتهج سياسة تجارية خارجية أكثر وضوحا وتفتحا على العالم الخارجي في ظل متغيرات دولية كثيرة توحى أنه لا مجال للانغلاق والاعتماد على قطاع أحادي التصدير (المحروقات) وغلق المجال أمام القطاع الخاص ولعب دورا كاملا في التجارة الدولية.

لقد جاء تحرير التجارة الخارجية في هذه المرحلة في سياق تميز بتحولات عالمية جديدة أدت إلى تبني نظام اقتصاد السوق كأسلوب للتنمية، الأمر الذي يقتضي إصلاحات اقتصادية عميقة، تلعب فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا حاسما من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تقترحها والخاصة " بالتنشيط الاقتصادي " أو " التكيف الهيكلي "، حيث يلعب فيها تحرير التجارة الخارجية دورا أساسيا وبالأخص تحرير الاستيراد الأمر، الذي دعى الجزائر للقيام به، وقد تم ذلك على مرحلتين:

أ- مرحلة التحرير التدريجي للاستيراد (1990-1993)

تبدأ هذه المرحلة بصدور القانون المتعلق بالنقد والقرض في شهر أفريل 1990 وقانون المالية التكميلي في أوت 1990؛ والذي يتضمن إدخال نظام الامتياز^(*) الذي ساعد على تفتيت احتكار الاستيراد وإلى تحسين العرض وتوفير خدمات ما بعد البيع داخل الاقتصاد الوطني؛ حيث صار لأي شخص مسجل بالسجل التجاري الحق في استيراد السلع بغرض بيعها مما ساعد على زيادة المنافسة وإمكانية الحصول على النقد الأجنبي بالكامل بالسعر الرسمي وهذا وفقاً للأنظمة (02-90؛ 03-90؛ 04-90)؛ الذي أصدرها البنك المركزي في سبتمبر 1990، كما أدى هذا التنظيم إلى إلغاء تراخيص الاستيراد مع بقاء رقابة

(*) يقضي نظام الامتياز بحصول شركة الامتياز على حق خالص بتمثيل مورد أجنبي، وهذا بموافقة مجلس النقد والقرض أو بقبول أي استثمار أجنبي، وكان الهدف من هذا النظام نمو وتحسين العرض والخدمات ما بعد البيع في الاقتصاد.

إدارية على بعض السلع المستوردة، وصارت عمليات الاستيراد تتم عبر البنوك¹ حتى يتمكن المستورد من الحصول على القرض بالعملة الصعبة وفق شروط ملائمة.

وشهدت سنة 1991 صدور المرسوم رقم 37/91 المؤرخ في 1991/02/13 والذي يتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية، حيث يلغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما يلغي أيضا تراخيص الاستيراد الأمر الذي لم يكن بالكافي لتشجيع حرية المنافسة، مما جعل بنك الجزائر يعيد النظر في قواعد الصرف، حيث قام في 1991/04/21 بنشر تعليمية؛ والتي تلغي الميزانية بالعملة الصعبة للمؤسسات العمومية، كما تم إلغاء الدفع بالعملة الصعبة على مستوى السوق الوطنية للسلع المستوردة من قبل أصحاب الامتياز (تطبيقا لقانون المالية التكميلي لـ1990) وتعويضه بالتسوية بالدينار، وذلك في غياب آلية لحماية المستوردين ضد مخاطر الصرف.

وبعد القيام بهذه التعديلات والإصلاحات كانت أهم النتائج تتمثل في:

- الميل إلى استيراد السلع النهائية على حساب الأساسية للاقتصاد الوطني والمؤسسات الوطنية؛
- ضعف الاقتصاد الوطني بسبب فتح السوق أمام المنافسة الأجنبية؛
- انخفاض احتياطي العملة الصعبة؛
- نقل الامتيازات التجارية للبنوك؛
- زيادة المديونية الخارجية؛

ومع تجدد الاختلالات المالية في سنة 1992، قامت السلطات العمومية بوضع قيود مشددة على منح العملة الأجنبية، وعلى توسيع مجال الواردات حيث كانت نهاية 1992 تطبيق قواعد صارمة على التمويل، وصارت المعاملات التي

¹ كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي 1998، ص 110.

تزيد قيمتها عن 100 ألف دولار تخضع للموافقة من قبل لجنة خاصة. كما تم إنشاء لجنة وزارية مختصة (AD-HOC) تقوم بمهام المتابعة الميدانية للعمليات الخاصة بالتجارة الخارجية وتصحيح الأخطاء الممكن حدوثها، وكذا السهر على التسيير الحسن لمختلف الموارد قصد تجنب الفساد والتبذير، ولذلك نجد هناك بعض القيود المؤقتة التي تم وضعها على بعض المنتجات المستوردة؛ وهذه الأخيرة هي إما ذات طابع كمالي أو ذات جودة عالية بحيث من شأنها أن تنافس المنتج الوطني.

ب- مرحلة التحرير التام للاستيراد بدءاً من 1994

تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية ابتداء من سنة 1994 إجراءات واسعة لتحرير عمليات الاستيراد؛ وذلك تنفيذاً لشروط صندوق النقد الدولي؛ والمتمثلة في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال تحرير الجزائر لتجارتها الخارجية، ومن ثم فتح حدودها في وجه السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية، حيث تم ذلك من خلال التعليم رقم 94-20 المؤرخة في 12 أبريل 1994؛ التي أصدرها بنك الجزائر (البنك المركزي)، فبموجبها تم حل اللجنة الخاصة (AD-HOC) المكلفة بعملية تمويل الواردات، كما أن هذه التعليم تقضي بحرية الحصول على العملة الصعبة من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شروط معينة. وتتص هذه التعليم على ما يلي:

- حرية ممارسة التجارة لكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل قانونياً في السجل التجاري ويملك الضمانات المالية.
- عدم الإلزام باللجوء إلى التعديل باستثناء عمليات استيراد التجهيزات.
- عدم الإلزام بالدفع بواسطة حسابات العملة الصعبة بالنسبة للواردات ماعدا السيارات الخاصة إلى نهاية 1994.

كما اتخذت تدابير أخرى تم بموجبها إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل المستوردين لبعض الواردات الاستهلاكية بصورة مطلقة بالعملة الصعبة، بالإضافة إلى تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة وإلغاء الحدود الدنيا المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين. ولزيادة الانفتاح وتعزيز التكامل الإقليمي تم تخفيض الحماية الجمركية وكذلك الحدود العليا للتعريف الجمركية على الواردات فانخفضت سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم 45% في أول جانفي 1997. واقتصر الحظر على ثلاث فئات من السلع المستوردة حيث أُلغى الحظر عليها تماما خلال منتصف 1995.

لقد كان من نتيجة تحرير التجارة الخارجية، أن شهدت قيمة الواردات ارتفاعا كبيرا في 1994، واستمر هذا الارتفاع في 1995، بالرغم من ذلك ظل أقل من مستواه في 1990 بالقيمة الحقيقية.

وقد انخفضت قيمة الواردات الحقيقية في 1996 بالرغم من وجود التحرير التجاري وبقيت على نفس المستوى في 1997. ويعزى انخفاض الواردات سنة 1996 إلى حدوث انخفاض في مستوى الواردات الغذائية نتيجة الارتفاع بصورة استثنائية للإنتاج الزراعي الوطني. ويشير تقرير صندوق النقد الدولي إلى الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العمومية في حصولها على التمويل الأجنبي وصارت هذه المؤسسات تواجه صعوبة مالية نتيجة تزايد المنافسة بصورة أكبر وحدث انخفاض في القيمة الحقيقية للواردات لعامي 1996 و1997 بالرغم من حدوث ميل الاقتصاد الوطني للاستيراد بحكم برنامج التصحيح الهيكلي؛ بمعنى انخفاض نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي نتيجة تصفية أو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية غير الناجعة؛ والتي كانت تعتمد في نشاطها بصورة كبيرة على الواردات. وازدادت القيمة الحقيقية للواردات مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي وخاصة بعد رفع الاحتكار على الاستيراد؛ وذلك برفع كل الحواجز غير الجمركية (إلغاء قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد

والتي كانت تتطلب ترخيصاً مسبقاً) وتبسيط التعريف الجمركية بتخفيض النسب إلى أربع (0%، 5%، 15%، 30%) منذ سنة 2002 وفق اتفاق التجارة الحرة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والسعي للانضمام في المنظمة العالمية للتجارة. وبصدور الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بالقوانين العامة المطبقة في عملية استيراد وتصدير السلع (المادة 2)، أصبحت عمليات الاستيراد تتم بحرية تامة وباحترام القوانين والإجراءات المصرفية والجمركية.

الملاحظ أن الجزائر قد قطعت أشواطاً معتبرة في مجال تحرير التجارة الخارجية بصفة خاصة والإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، هذه الإصلاحات التي من شأنها أن تجعلنا نطوي صفحة الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، غير أنه وبالرغم من هذه الإصلاحات الجذرية والترسانة القانونية التي صدرت في هذا المجال؛ إلا أن الاقتصاد لا يزال يعتمد في الأساس على قطاع المحروقات، ما يجعلنا نقول أن الآليات التشريعية ضرورية؛ إلا أنها غير كافية لوحدها، بل على أصحاب القرار الاقتصادي أخذ الأمور بجدية وتهيئة المناخ المناسب بإزالة المعوقات والحواجز التي تحول دون انطلاق القوى الإنتاجية وحتى لا تصبح هذه الترسنة القانونية حبر على ورق.

2. تحليل تطور الواردات في الجزائر

لقد شهدت فترة الدراسة (1970-2012) تزايداً كبيراً في قيمة الواردات من العالم ، حيث بلغت سنة 2012 ما يربو على 3443 مليار دينار جزائري، وذلك مقابل 6205 مليون دينار جزائري في سنة 1970، أي أن الواردات قد ازدادت قيمتها بأكثر من 554 مرة خلال 43 سنة.

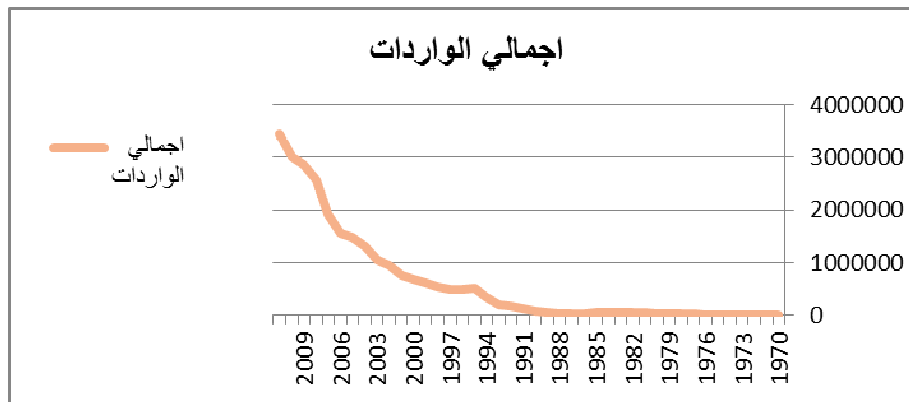
لقد استمر الاتجاه نحو المزيد من الواردات في التصاعد خلال السبعينيات، وإن لم يكن على وتيرة واحدة، مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والتي تعود مع بداية الفترة إلى الزيادة الكبيرة في العائدات النفطية التي نتجت

عن التصحيح الأول في أسعار البترول سنة 1974 والتصحيح الثاني في 1979. ويمكننا ملاحظة قفزات كبيرة في اتجاه الواردات وخاصة بعد 1974 أين نسجل أعلى نسبة نمو (100.2%) و(50% بالقيمة الحقيقية) والتي يمكن إرجاعها إلى ارتفاع أسعار البترول آنذاك.

ومع بداية الثمانينات نسجل تراجع نسبة نمو الواردات وذلك يرجع لإتباع الدولة سياسة الحماية في ممارسة التجارة الخارجية؛ أين أخضعتها إلى إجراءات رقابية صارمة باستثناء احتكار المؤسسات العمومية وكانت من وراء ذلك محاولة ترشيد الاستيراد -إعادة تنظيم الواردات- للدفع بعجلة التنمية الوطنية في إطار المخططات الوطنية المتبعة في إطار سياسة تنموية شاملة، وبالتالي الحد من نمو نسبة الواردات من السلع والخدمات الخارجية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي.

واستمر الإنفاق على الواردات في الانخفاض وخاصة في الفترة 85-1988 التي عرفت انهيار أسعار البترول، فالانخفاض في أسعار النفط قد بدأت منذ سنة 1982 وتسارع إلى أن وصل إلى 13\$ للبرميل في نهاية 1986، مقابل 27\$ سنة 1985، بينما كان 40\$ سنة 1981.

الشكل رقم (01): تطور قيمة الواردات خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على معطيات (ONS) و(CNIS).

وبعد تحرير عمليات الاستيراد بصدر القانون المتعلق بالنقد والقرض في شهر أفريل 1990 وقانون المالية التكميلي في أوت 1990؛ والذي يتضمن إدخال نظام الامتياز؛ والذي ساعد تفتيت احتكار الاستيراد وإلى تحسين العرض وتوفير خدمات ما بعد البيع داخل الاقتصاد الوطني. وقد سجلت الواردات أعلى نسبة نمو خلال الفترة تقدر بـ 65% سنة 1994، وذلك يرجع لتطبيق إجراءات واسعة لتحرير عمليات الاستيراد في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية ابتداء من سنة 1994؛ وذلك تنفيذاً لشروط صندوق النقد الدولي والمتمثلة في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال تحرير الجزائر لتجارتها الخارجية؛ ومن ثم فتح حدودها أمام السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية. كما سجلت الواردات خلال الفترة (2000-2012) متوسط معدل نمو يقدر بـ 13.43% مما يدل على أن الواردات الجزائرية تتميز بالنمو المستمر ولو بنسب متفاوتة.

أ- تحليل البنية السلعية للواردات

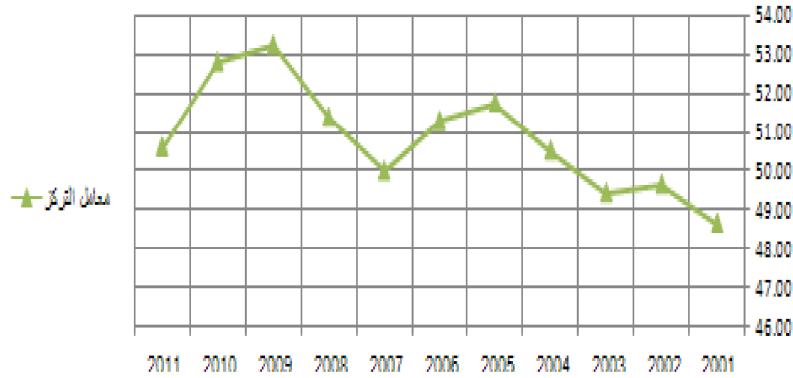
تتميز البنية السلعية للواردات الجزائرية بالثبات النسبي لمكوناتها حيث نجد سيطرة التجهيزات الصناعية بمعدل 40% والمواد الغذائية بمعدل 20%، ويليهما السلع نصف المصنعة والسلع الاستهلاكية على الواردات، وهذا يدل على مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الخارج وضعف هيكله الإنتاجي.

يفيد حساب درجة التركيز في التركيب السلعي للواردات في معرفة مدى تنوع الواردات من حيث التكوين السلعي، أو مدى تصدر سلعة معينة أو عدد محدود من السلع في هيكل الواردات¹. مما يساعد على تحليل تطور الواردات والسياسات التي تستخدم للتأثير فيها. ولا شك أن تنوع الواردات يسمح باستخدام العديد من السياسات للتأثير في إجمالي الواردات. أما تركيز الواردات

¹ محمود رضا فتح الله، مرجع سابق، ص 71.

فهو يحد من فرصة استخدام سياسات متعددة لإصلاح مسارها، بل ويفرض على متخذ القرار سياسات محددة تتناسب مع نوعية السلع التي تشكل معظم الواردات.

الشكل رقم (02): تطور معامل التركيز Gini Index في البنية السلعية للواردات للفترة 2001-2012



المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على معطيات (ONS) و (CNIS).

ولقياس درجة التركيز نستخدم معامل جيني^(*) Gini Index؛ الذي يمكن حسابه باستخدام الصيغة التالية¹:

$$G = \sqrt{\sum_{i=1}^n x_i^2} \times 100 \quad (01-2)$$

حيث:

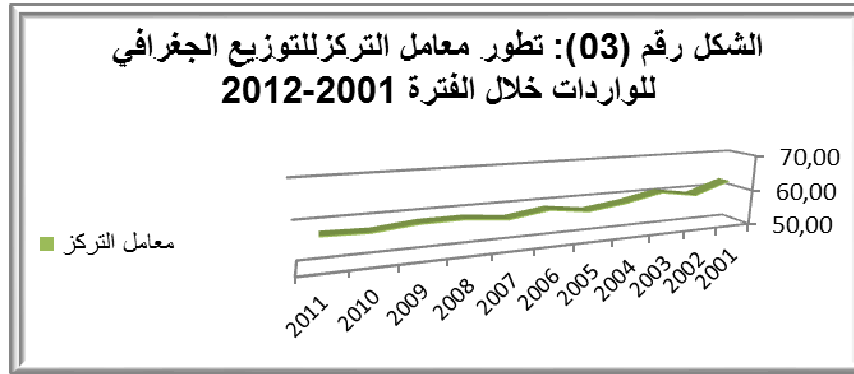
x_i : الأهمية النسبية للمجموعة i في إجمالي الواردات. n : عدد المجموعات (الأصناف) السلعية الممثلة.

(*) يأخذ المؤشر قيمة مرتفعة في حالة تركيز الواردات في مجموعة أو مجموعات معينة، بينما يأخذ قيمة منخفضة في حالة التوزيع بشكل متعادل بين المجموعات.

¹ محمود رضا فتح الله، مرجع سابق، ص 58.

يتضح من خلال الشكل رقم (02) أن قيمة المؤشر مرتفعة خلال الفترة الأخيرة بأقصى قيمة لها 53.28% سنة 2009؛ ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة المستمرة في قيمة السلع التجهيزات الصناعية من إجمالي الواردات. وارتفاع المؤشر دلالة على قلة تنوع الواردات والتي نرى أنه يزيد من خطر الصدمات الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار السلع التي تشكل أهمية كبيرة في البنية السلعية للواردات الجزائرية.

ب- تحليل التوزيع الجغرافي للواردات



المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على معطيات (ONS) و (CNIS).

من خلال الشكل أعلاه يمكن أن نستنتج أن الجزائر تستورد من مجموعة دول محددة؛ حيث يدل ارتفاع قيمة مؤشر جيني أنه لم يحدث تغير كبير على الشركاء التجاريين الممونين للجزائر. فأول مجموعة تستورد منها الجزائر هي مجموعة دول الاتحاد الأوروبي؛ حيث نجد أن أكثر من نصف واردات الجزائر (53.88%) مصدرها دول الاتحاد الأوروبي رغم أننا نسجل بعض التراجع لصالح مجموعة دول آسيا وخاصة الواردات الصينية؛ وهو ما يفسر الانخفاض الملاحظ في معامل التركيز (الشكل رقم (03)). ويرجع هذا التحيز للواردات الجزائرية باتجاه هذه مجموعة دول الاتحاد الأوروبي إلى عدة عوامل؛ نجد أولها العامل الجغرافي حيث تعتبر دول الاتحاد هي الأقرب إلى الجزائر والتي يمكنها تزويد الجزائر بمتطلباتها، وأيضا نجد العامل التاريخي فالجزائر تربطها علاقات

اقتصادية قوية مع الدول الأوروبية خاصة فرنسا والتي تعتبر الجزائر مستعمرة سابقة لها. وما عزز هذا التعاون هو عقد الجزائر لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي؛ والذي بموجبه تفتتح الجزائر أسواقها أمام السلع الأوروبية. إضافة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوروبي نجد مجموعة دول آسيا تعتبر مصدرا مهما للواردات الجزائرية وخاصة في الفترة الأخيرة؛ حيث أصبح خمس الواردات الجزائرية مصدرها من الصين (331 مليار دج) (11%) وكوريا الجنوبية (147 مليار دج) (4.9%) من إجمالي الواردات لسنة 2010.

أما قيمة الواردات من الدول العربية فهي ضعيفة جدا فهي لا تتجاوز في المتوسط 3.61% وهو ما يعكس ضعف حجم التبادل العربي مع الجزائر. ويرجع ذلك إلى طبيعة البنية السلعية للواردات في الجزائر؛ والتي تشكل فيها السلع التجهيزية الصناعية والمواد نصف المصنعة الأهمية الكبرى، في حين تقتصر الواردات من الدول العربية (بما فيها دول المغرب العربي) على بعض المواد الخام وعدد من السلع الاستهلاكية. لذا فليس من المتوقع للواردات من المجموعة أن تكون بأهمية أكثر من 4%، لأن هذه الدول لا تنتج ولا تصدر السلع التي تتزايد أهميتها في هيكل الواردات في الجزائر، وبالتالي السلع المنتجة في الدول العربية متشابهة وضعيفة الحجم مما يصعب تسويقها. بالإضافة إلى الحواجز الجمركية بين الدول العربية والتي تحد من المبادلات التجارية. وتمثل تونس، مصر، والمملكة العربية السعودية أهم الدول في هذه المجموعة من حيث الأهمية النسبية للواردات خلال الفترة المدروسة.

نلاحظ أنه رغم تعدد وتنوع التوزيع الجغرافي لمصادر الواردات الجزائرية إلا أنها تتميز بتركيزها على منطقة واحدة، واستثنى عدد قليل من الدول بالسوق الجزائرية وهي مجموعة دول الاتحاد الأوروبي مما يمكن أن يخلق نوعا من الاحتكار، ويعرض السلع في الجزائر إلى خطر ارتفاع الأسعار أو الندرة في حال تعرض دول الاتحاد الأوروبي إلى أزمة وبشكل مباشر وسريع.

المحور الثالث: دراسة قياسية لدالة الطلب على الواردات في الجزائر

كما سبق فإن الهدف من هذا الورقة هو تقدير محددات الطلب على الواردات خلال الفترة 1970-2012. وذلك باستخدام أساليب تقدير النماذج الديناميكية؛ من نماذج التكامل المشترك (المتزامن) ونماذج تصحيح الخطأ، مبيناً مدى تأثير المتغيرات المفسرة (المحددة) في المدى القصير والطويل على حجم الطلب على الواردات. ولعل أبسط الطرق وأكثرها شيوعاً لتقدير دوال الطلب الإجمالي للواردات هو التقدير في إطار نموذج البديل غير التام¹، وهو استخدام دالة الطلب المارشالية التي تربط كمية الطلب على الواردات بكل من مستوى الدخل الحقيقي، سعر الواردات وسعر بدائلها المحلية. والشكل العام لدالة الطلب على الواردات:

$$M_t = f(Y_t, Pm_t, Pd_t) \dots (01-3)$$

رغم اختلاف نماذج محددات الطلب على الواردات في بعض الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلا إننا نجد أن الدخل والأسعار النسبية يعتبران عاملان رئيسيان في دوال الطلب على الواردات. وتبدأ صياغة هذا النموذج في هذه الدراسة على أن متغير كمية الواردات (M_t) المعبر عنها بقيمة الواردات بالأسعار الجارية مقسومة على الرقم القياسي لأسعار الواردات، دالة في كل من متغير الدخل ممثلاً بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي (Y_t)، أسعار الواردات التي تمثل بالرقم القياسي لقيمة الوحدة من الواردات (Pm_t)، ومؤشر الأسعار المحلية ممثلاً بمؤشر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (Pd_t). ونظراً لاحتمال ظهور مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearty) في تقدير هذا

¹ محمود رضا فتح الله، مرجع سابق، ص 92.

النموذج بين المتغيرات المفسرة، يتم تقسيم الطرف الأيمن على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك. ويصبح النموذج (3- 01) كالتالي:

$$M_t = f \left(\frac{Y_t}{Pd_t}, \frac{Pm_t}{Pd_t} \right) \text{ (3-02)....}$$

أي أن قيمة الواردات الحقيقية دالة في كل من الدخل الحقيقي والأسعار النسبية للواردات. وهذه الصياغة تم استخدامها بشكل واسع في الدراسات التطبيقية التي تناولت محددات الطلب على الواردات¹. ونضيف بعض المتغيرات لما لها علاقة بحجم الواردات، منها حجم الصادرات ومعدل التضخم وسعر الصرف². ويمكن اعتبار متغير السكان كمحدد للواردات، وأيضا احتياطي الصرف الأجنبي من بين المتغيرات المفسرة الهامة للواردات.

وفيما يتعلق بالصياغة الدالية لتقدير محددات الطلب على الواردات الكلية يقترح بعض الخبراء أمثال (Rafinot, Fontaine)³ و (Thursby and Tursby)، أن دالة الطلب على الواردات تأخذ الصياغة اللوغاريتمية الخطية Log-Linear أفضل من الشكل الخطي، كما أن متغيرات الدالة تصاغ في شكل لوغاريتمي لأنها تكون مناسبة أكثر وسهلة التفسير.

¹ عماد الدين أحمد المصباح، تقدير دالة الطلب على الواردات في سورية خلال الفترة 1970-2004، دورية الإدارة العامة، سوريا، المجلد 48، العدد الثاني، أبريل 2008، ص199.

² Zelal, **Estimating an Import Function for Turkey**, The Central Bank of The Republic of Turkey (Research developpement), N99, PP 1-13.

³ J Marc Fontaine, **Reforme du Commerce Extérieur et Politique de Développement**, 1^{ère} édition, sans date, P256.

على ضوء ما تقدم من تحديد المتغيرات وصياغة النموذج، وبعد عدة محاولات تضمنت استخدام صيغ مختلفة وكذلك تم إدراج العديد من المتغيرات التفسيرية، فقد تبين لنا أفضلية الصياغة اللوغاريتمية واختيار أربع محددات

$$LnM_t = a_0 + a_1 LnY_t + a_2 LnRP_t + a_3 LnRC_t + a_5 LnTCV_t + \varepsilon_t \text{ (03-3)....}$$

تفسيرية لتقدير النموذج.

حيث: LnM_t : يمثل لوغاريتم قيمة الواردات.

LnY_t : يمثل لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

$LnRP_t$: يمثل لوغاريتم الأسعار النسبية.

$LnRC_t$: يمثل لوغاريتم احتياطي الصرف.

$LnTCV_t$: يمثل لوغاريتم معدل التغطية.

أولاً: دراسة استقرارية المتغيرات

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل من

الواردات (LnM_t) ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي (LnY_t) والأسعار

النسبية ($LnRP_t$) واحتياطي الصرف ($LnRC_t$) ومعدل تغطية الصادرات

للواردات ($LnTCV_t$) خلال الفترة (1970-2011) تحديد رتبة تكامل كل متغير

على حده.

جدول رقم (3-1) : نتائج اختبار ديكي-فولر ADF للمتغيرات

المتغير	المستوى		الفرق الأول	
	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
الواردات (LnM_t)	(1) -0.59	(1) -1.78	*** (1) -4.58	** (0) -4.96
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (LnY_t)	(1) -0.05	(2) -1.05	*** (1) -4.12	** (0) -5.03
الأسعار النسبية ($LnRP_t$)	(2) -0.91	(1) -1.89	** (0) -5.21	* (0) -3.89
احتياطي الصرف ($LnRC_t$)	(1) -3.06	(1) -4.07	*** (1) -6.37	** (0) -6.33
معدل التغطية ($LnTCV_t$)	(0) -0.51	(1) -1.56	* (1) -3.87	** (1) -3.21

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews7

* معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

** معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

() طول فترة التأخير المناسبة وفق معيار (Schwartz Criterion) بعد أقصى 9 فترات.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن السلاسل الخمسة متكاملة من الدرجة الأولى.

$$LnM_t \rightarrow I(1), LnPIB_t \rightarrow I(1), LnPm_t \rightarrow I(1), LnRC_t \rightarrow I(1), LnTCV_t \rightarrow I(1)$$

،

وأن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة الصفر.

$$DLnM_t \rightarrow I(0), DLnPIB_t \rightarrow I(0), DLnPm_t \rightarrow I(0), DLnRC_t \rightarrow I(0), DLnTCV_t \rightarrow I(0)$$

وبالتالي يوجد خطر التكامل المشترك (المتزامن)، مما يضمن وجود علاقة

على المدى الطويل.

وهذه النتائج تتسجم مع النظرية القياسية؛ التي تفترض أن أغلب المتغيرات

الاقتصادية الكلية تكون غير مستقرة في المستوى ولكنها تصبح مستقرة (ساكنة)

بعد إجراء الفرق الأول.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك

لتحديد عدد متجهات (أشعة) التكامل المشترك، نستعمل اختبار جوهانسن Johansen، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-2): نتائج اختبار التكامل المشترك (*)

Trace Test							
Null	Alternative	Statistic		مستوى معنوية 5%		مستوى معنوية 1%	
		اتجاه	بدون اتجاه	اتجاه	بدون اتجاه	اتجاه	بدون اتجاه
$r = 0$	$r \geq 1^{***}$	99.68	92.75	87.31	76.07	96.58	84.45
$r \leq 1$	$r \geq 2^{**}$	65.20	63.15	62.99	53.12	70.05	60.16
$r \leq 2$	$r \geq 3$	41.71	39.91	42.44	34.91	48.45	41.07
$r \leq 3$	$r \geq 4$	19.96	21.29	25.32	19.96	30.45	24.60
$r \leq 4$	$r \geq 5$	3.56	6.09	12.25	9.24	16.26	12.97

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews7

(*) تم إجراء الاختبار باستخدام برنامج (Eviews) والقيم الجدولية مستخلصة من (Orterwald-Lenum).

(**) تشير إلى رفض الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 5%. (***) تشير إلى رفض الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 1%.

اعتماداً على نتائج الجدول رقم (3-2)، وحيث أن القيمة المحسوبة لإحصائية (Trace Test) (99.68) تزيد عن القيمة الحرجة (87.31) (96.58) بمستوى معنوية 5% (1%)، فإننا نرفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك. وبصورة مقابلة بما أن القيمة المحسوبة لهذه الإحصائية (65.20) تقل عن القيمة الحرجة (70.05) بمستوى معنوية 1%، فإننا لا نستطيع رفض فرضية عدم القائلة بوجود متجه للتكامل المشترك. وبالتالي يبين اختبار (Trace Test) أنه يوجد شعاع تكامل مشترك وحيد ($r = 1$) عند مستوى 1%.

ثالثاً: تقدير نموذج الطلب على الواردات باستخدام نموذج تصحيح الخطأ

غير المقيد (UECM)

يتميز نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) عن باقي النماذج بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد المعلمة المقدرة في هذا النموذج أكثر اتساقاً من تلك الطرق الأخرى مثل طريقة انجل - غرانجر (Engel - Granger: 1987) جوهانسن (Johansen: 1988)¹. ولاختبار مدى تحقق التكامل المشترك بين المتغيرات في ظل نموذج (UECM)، يقدم (Persaran et al: 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1)؛ أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة، وأيضاً يمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق التقليدية². وبتقدير هذا النموذج حصلنا على نتائج التقدير كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام نموذج

تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)

المتغير التابع: Δ لوغاريتم الواردات ($\Delta \ln M$)			
المتغيرات التفسيرية	المعاملات	إحصائيات (t)	P. value
Constant	1.75 **	2.570	0.0162
$\Delta \ln M_{t-1}$	0.110	1.083	0.2887
$\Delta \ln Y_t$	1.67 ***	6.297	0.0000
$\Delta \ln RP_t$	-0.71 ***	-3.722	0.0010

¹Cheung, Ju Huang, **Gouvenment expenditures in China and Taiwan do They Follow Wagner' law?**, Journal of Economic Development, N^o2, December 2006.P139.

²IDEM, P139.

$\Delta \ln TCV_t$	-0.62 ***	-6.110	0.0000
$\ln M_{t-1}$	-0.385 ***	-3.294	0.0028
$\ln Y_{t-1}$	0.391 **	2.251	0.0330
$\ln TCV_{t-1}$	-0.236 **	-2.091	0.0464
D_{t-1}	-0.113 *	-1.710	0.0991
$R^2 = 0.79, R^2 \text{ adj} = 0.73, \text{SER} = 0.08, \text{SSR} = 0.18, \text{DW} = 2.13, \text{F-statistic} = 12.70$			

* معنوي عند 10%، ** معنوي عند 5%، *** معنوي عند 1%. المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews7

من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الجدول رقم (3-3)، نلاحظ أن معلمة التعديل تبلغ (-0.385)، وهي تشير إلى أن الواردات تتعدل في الفترة (t) بما يعادل 38.50% من اختلال قيمتها التوازنية في الفترة (t-1)، أي أنها تستغرق نحو 2.59 سنوات باتجاه قيمتها التوازنية في المدى البعيد بعد أثر الصدمة في النظام (النموذج) نتيجة للتغير في محدداتها؛ وهي تمثل سرعة التعديل للتوازن.

كما نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ المبطأ الذي يعكس الأثر على التغير في الطلب على الواردات الناتج عن كون $(\ln M_{t-1})$ تقع خارج ظروف التوازن في الأجل الطويل يظهر معنوية مرتفعة عند مستوى 5%. وهي تظهر تعديلات سريعة نسبياً للتوازن (0.385 لكل فترة) وهو ما يمكن تحقيقه من تصحيح أخطاء الوحدات الاقتصادية في قراراتها السابقة نتيجة لوجود تكلفة للتعديل مثل تكلفة الإجراءات، تكلفة البحث من وقت الطلب حتى وقت الاستلام، أو عدم توفر معلومات كاملة، وبالتالي فإن الانحرافات عن المستوى التوازني للطلب على الواردات والتي ترجع إلى اختلالات عشوائية تمثل محدداً قوياً للسلوك الحركي لها في الأجل القصير.

ويظهر أن الطلب على الواردات أكثر مرونة للدخل الفردي الحقيقي منها بالنسبة للأسعار واحتياطي الصرف ومعدل التغطية، وترجع هذه الاستجابة

الكبيرة للزيادة الملحوظة في معدل اختراق الواردات في الجزائر، الأمر الذي يعني وجوب التحكم في تطور الاستهلاك باقتصار الدعم على محدودتي الدخل والعمل على رفع إنتاجية الفرد الجزائري. وأما بالنسبة لمتغير الأسعار النسبية، نلاحظ أن أثره على الواردات جاء ضعيفاً مقارنة بمتغير الدخل، إن المرونة المنخفضة بالنسبة للأسعار يمكن اعتبارها كمؤشر على درجة المنافسة بين السلع المحلية والسلع المستوردة؛ مما يعني انخفاض درجة المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية. ويمكن تفسير أيضاً عدم مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للأسعار الأجنبية بأهمية مكونات واردات الجزائر؛ إذ تعد ضرورية للاقتصاد الوطني لاسيما ذات الغرض الإنتاجي. وقد لاحظنا سابقاً أهمية سلع التجهيز خاصة منها الصناعية من إجمالي الواردات من خلال معامل التركيز؛ والتي تستورد كمداخلات في إنتاج سلع محلية. ويلي الأسعار النسبية كمحدد للواردات متغير معدل التغطية، حيث ظهرت إشارته حسب المتوقع، وله تأثير معنوي في الطلب على الواردات على المدى القصير والطويل، إلا أن معاملته على المدى القصير والطويل غير مرن، وبالرغم من انخفاض أثر معدل تغطية الصادرات في المدى القصير والطويل إلا أنه يعتبر متغيراً له أهمية كمحدد للواردات لاسيما في الدول النامية كالجزائر والتي تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية لتمويل الواردات.

النتائج والتوصيات:

- بناء على ما تم بيانه في الفقرات السابقة من دراسة نظرية وتطبيقية فإنه يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:
- تشغل الواردات أهمية خاصة في الاقتصاد الجزائري؛ حيث ارتفعت قيمة الواردات خلال الفترة 1970-2012 من 6205 مليون دج إلى أزيد من 3443 مليار دج، وذلك بمعدل نمو سنوي قدره 13.43 % سنوياً.

- إن سياسة الإحلال محل الواردات والإستراتيجية الصناعية المصاحبة لها لم تؤد إلى خفض مطلق للواردات، وإنما عملت على تغيير تركيبها السليحي بحيث تحل الواردات من سلع التجهيز الصناعية ومواد نصف مصنعة محل الواردات من السلع الاستهلاكية.
- تتزايد أهمية الواردات من الدول الآسيوية غير العربية بشكل كبير؛ حيث ارتفعت الأهمية النسبية لها لأكثر من أربع مرات خلال الفترة 1970-2012، ويرجع ذلك إلى نمو الطاقة التصديرية لها بشكل كبير خلال الفترة.
- أظهر تقدير مرونة الطلب على الواردات الجزائرية نتائج تتفق مع ما توصل إليه عدد من الدراسات السابقة عن الواردات لدول أخرى من انخفاض في المرونة السعرية مقارنة بالمرونة الدخلية، حيث قدرت المرونة السعرية بـ (-0.71) في الأجل القصير، بينما كان التقدير في الأجل الطويل غير معنوي.
- بينت نتائج التقدير ارتباط مستوى الواردات طرديا بمستوى الدخل الفردي، حيث أن مرونة الواردات بالنسبة للدخل الفردي قدرت بـ 1.67 و 1.02 في الأجلين القصير والطويل على التوالي، مما يعني أن برامج التنمية الاقتصادية للفترة الأخيرة لم تفلح بإحلال الناتج المحلي محل الواردات التي استمرت في التزايد مع ارتفاع مستويات الدخل، ويلاحظ ارتفاع المرونة الدخلية نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية بسبب رفع الإعانات الإنتاجية تمهيداً لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وارتفاع الأجور وتكاليف الإنتاج نتيجة لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية.
- على ضوء هذه النتائج؛ يمكننا صياغة بعض التوصيات وهي:
- ضرورة تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني من خلال استغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة، وذلك من أجل تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية؛ والتي تشكل مصدراً رئيسياً لتمويل الواردات.

- في إطار إتباع سياسة تجارية تهدف وتترجم مسار التنمية في الأجلين القصير والطويل لابد من الأخذ في الاعتبار أثر متغير الدخل على الواردات نظراً لأهميته في الأجلين، حيث من ناحية نجد أن جزء كبير منه ينفق على الواردات على حساب الإنتاج المحلي، ومن ناحية في حالة انخفاض حصيلة الصادرات النفطية التي نعتمد عليها بشكل كبير قد تكون له آثار سلبية على ميزان المدفوعات.
- تبين من خلال هذه الدراسة أن الواردات أكثر مرونة بالنسبة للدخل الفردي الحقيقي منها بالنسبة للأسعار النسبية ومعدل التغطية، الأمر الذي يتطلب وجوب التحكم في تطور الاستهلاك باقتصار الدعم على محدودي الدخل والعمل على رفع إنتاجية الفرد الجزائري.
- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في السوق الداخلية في مواجهة نظيراتها المستوردة من الخارج، بتحسين الجودة والتنوعية إلى تكثيف الجهود الإنتاجية وخفض تكلفة الإنتاج.

المراجع:

- أبو عيش، سهير محمد، تحليل العوامل المؤثرة في واردات السودان (1965-1981) باستخدام دالة الطلب على الواردات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر، 1984.
- أمين رفاي محمد، السياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية (دراسة قياسية تحليلية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة 1996.
- كريم النشاشيبي، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، تقرير صندوق النقد الدولي 1998.
- محمود رضا فتح الله، اقتصاديات الطلب على الواردات، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة 2006.
- عابد العبدلي، محددات الطلب على الواردات، المملكة العربية السعودية، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد (32)، (2007).
- عماد الدين أحمد المصباح، تقدير دالة الطلب على الواردات في سورية خلال الفترة 1970-2004، دورية الإدارة العامة، سوريا، المجلد 48، العدد الثاني، أبريل 2008.

- Cheung, Ju Huang, **Gouvernement expenditures in China and Taiwan do They Follow Wagner' law?**, Journal of Economic Development, N⁰2, December 2006.
- Zelal, **Estimating an Import Function for Turkey**, The Central Bank of The Republic of Turkey (Research developpement), N99
- J Marc Fontaine, **Reforme du Commerce Extérieur et Politique de Développement**, 1^{ère} édition, sans date.